ويبايعوا «البغدادي»، بالنأي عن مجرد التفكير في طوبى «الخلافة»، وتكثيف الجهد في إثخان العدو (الأميركي على وجه حصري). شرنقة الجغرافيا، كتظهير جيوسياسي لمرحلة «التمكين»، المدماك الثالث في استراتيجية عمل «داعش»، بقدر الاختناق المكاني والأيديولوجي الذي تسببته، فإنها نبهت الى ضرورة إعادة المراجعة الفورية للحد من الخسائر المفضية الى الفناء التام

على 60 ألف من أصل 70 ألف إرهابي في سوريا.

بعد سنوات من المواجهات المفتوحة بين تنظيم «الدولة» والجيش السوري وحلفائه، بات التنظيم يصارع من أجل البقاء. في 4 كانون الأول الجاري قدّر التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة عدد مقاتلي «داعش» المتبقين في العراق وسوريا بأقل من ثلاثة آلاف، بحسب ما أكّد المتحدث باسم التحالف الكولونيل راين ديلون. الملفت أن التحالف عاد وأعلن في 28 كانون الأول بأنه لم يتبق في العراق وسوريا سوى أقل من ألف من مقاتلي تنظيم «داعش»، أي ثلث العدد التقديري السابق في أقل من شهر. وبرغم من تناقص أعداد مقاتلي «داعش» بعد تحرير الموصل (تموز 2017)، وتلعفر (آب 2017) والرقة (تشرين الأول 2017)، ودير الزور (تشرين الثاني 2017) وعودة 30% من المقاتلين الأوروبيين الى بلدانهم، وحتى شباط من العام 2017 فإن 20% فقط عادوا الى بلدانهم.

التقديرات الاستخبارية تفيد بأن الهاربين من «الدولة» طوعاً أو كرهاً قد يتحوّلوا الى عناصر أشد وحشية، وقد يحملون إحباطهم معهم إلى أوطانهم أو إلى أراض لم تطأها أقدامهم من قبل. تجدر الإشارة إلى أنه منذ إعلان الخلافة في حزيران 2014 وحتى شباط 2017 نفّذ تنظيم «الدولة» أو ألهَم حوالي 143 هجوماً إرهابياً في 29 بلداً، وأدّى الى مقتل أكثر من 2000 شخص وإصابة عدد كبير من الأشخاص.

ولأولئك الذين يقرؤون واقع التنظيم من خارجه يذهلون عن الاشتباك الأيديولوجي الذي فتك بوحدة التنظيم وبعثرته. جذور الاشتباك تعود الى مرحلة مبكّرة من عمر «الدولة» حين كان التجاذب القيادي يدور حول الأقرب الى صميم «السلفية» النقيّة، وفي وقت بدأ التطاحن العقدي بين «الدولة» و«القاعدة» وعموم أطياف السلفية الجهادية حول الأجدر بأمانة التمثيل. لم تسطع «الدولة» إخماد بؤر السجال العقدي في صفوفها، حتى بلغت مرحلة الصدام الدموي. كان بلوغ انشعاب «الدولة» ذروته الصيف الماضي وبروز تيارين متنافرين هما: تيار البنعليين «نسبة الى المفتي السابق في داعش تركي البنعلي، البحريني الأصل)، وتيار الحازمي (نسبة الى الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، المعتقل حالياً في السجون السعودية)، وهو الأشد تطرفاً في عموم أطياف السلفية الجهادية قاطبة، قد تسبّب في زعزعة القواعد والقناعات وتالياً انفراط عقد التنظيم، وبات عليه الدفاع عن وجوده ومشروعيته. قراءة في أدبيات السجال العقدي بين التيارين توصل الى خلاصة أننا أمام بروفة مصغرة لحرب وجودية بين تنظيمن تكفيرين، مع فارق أن أحدهما تكفيري مع وقف التنفيذ وآخر تكفيري معطوفة على اعدامات ميدانية. ومن المفارقات، أن حملة التطهير التي قامت بها قيادة «الدولة» عبر تصفيات جسدية طاولت العشرات من شرعيي وكوادر التنظيم وفي الغالب من الأجانب (من تونس، الكويت، القوقاز، الشيشان...)، بدأت في نهاية العام 2014، حيث تم إعدام 100 من عناصر التنظيم، واعتقالات مئات آخرين. حملة الاعدامات لم تتوقف طيلة السنوات الثلاث الماضية، جنباً الى جنب «المناظرات الشرعية» لثني الحازميين عن تكفير «البغدادي» و«الدولة»، حتى اضطرت الأخيرة إلى زيادة الجرعة التكفيرية في خطابها، ولكن من دون فائدة.

التقديرات الاستخبارية تفيد بأن الهاربين من «الدولة» قد يتحولون إلى عناصر أشد وحشية (أرشيف)

بنعلي/ حازمي

السجال العقد بين البنعليين والحازميين كان يدور في ظاهره حول «تكفير من يعذر بالجهل» بما يبطن حكماً بكفر أبو بكر البغدادي، وتطوّرت لاحقاً إلى نكث بيعته على أساس قاعدة «لا بيعة لمجهول الحال»، والتي استعارها التيار الحازمي من سجال ابن تيمية مع نظيره الشيعي إبن مطهر الحلي حول غيبة الإمام المهدي.

شكّل المقاتلون الأجانب الحصة الأكبر من التيار الحازمي، وهم أول من لاذ بالفرار من «الدولة» الى خارجها، ليس على سبيل البحث عن ملاذ آمن بالضرورة، بل لجحود بـ«الدولة» وجدارتها في البقاء في مقابل التيار الحازمي الذي يعتنق استراتيجية عمل مستقلة، أفصح عن أولى مراحلها، أي «مرحلة الدعوة».

في رد فعل على ما سلف، لم تجد قيادة «الدولة» بدّاً من تقليص الخسائر الناجمة عن «التآكل السريع للجغرافيا»، والانقسام العمودي والأفقي بسبب «السجال الأيديولوجي» عبر إعادة الانتشار. وعلى الضد من «القاعدة» التي انتقلت من الأطراف (أفغانستان/ باكستان) إلى المركز (العراق/ سوريا/ الخليج) بعد أن استكملت شروط تمدّدها، فإن تنظيم «الدولة» يغادر، مضطراً، معقله/ المركز نحو الأطراف في رحلة طويلة وإنقاذية يعيد فيها تشكيل ذاته. وجهة «الدولة»، إلى جانب أفغانستان وباكستان بوصفهما حاضنتين ناجزتين للسلفية الجهادية في العقود الثلاثة الأخيرة، باتت منطقة شرق آسيا، ولاسيما أندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش، الفيليبين، تايلند بتركيبها الجغرافي شديد التعقيد، والديمغرافيا الأكثف إسلامياً، إلى جانب الحدود الرخوة بين هذه الدول بما يسهل عمليات تنظيم «الدولة» لوجستياً وبشرياً، تحضيراً لمسرح عمليات مفتوحة في المرحلة المقبلة.

إن التحذيرات التي أطلقها رئيس أندونيسيا جوكو ويديدو وقادة التنظيمات الاسلامية (على رأسها «نهضة العلماء») بعضوية تصل الى 70 مليون عنصراً، و«الجمعية المحمدية» ذات الـ40 مليون عضواً، لحماية التسامح الديني إزاء خطر التطرّف لا بد من حملها على جديّة عالية على أساس قابلية التسلل عبر آلاف المدارس الدينية في شبه القارة الهندية، التي تحوّلت في السنوات الأخيرى الى بيئة نموذجية لغرس الأفكار المتطرّفة في أجيال متلاحقة، وفي الوقت نفسه تجنيد العناصر المؤهّلين أيديولوجياً لترجمة تلك الأفكار على شكل أعمال عنفية ضد من يصمونهم بالكفر.

وفي كل الأحوال، بات لدى أجهزة الاستخبارات في دول شبه القارة الهندية وشرق آسيا عموماً معرفة إجمالية عن خارطة عمل تنظيم «الدولة» في هذه الدول. ومن جهته، يفيد التنظيم لتجنيد عناصر محلية من التناقضات الداخلية: الاخفاق السياسي على مستوى الإندماج الوطني سواء في الفلبين أو تايلند، أو الإختلاف الديني إسلامي/ مسيحي (أندونيسيا)، والحرمان الاقتصادي (بنغلادش). بدأت مجموعات محلية تعلن عن مبايعة «البغدادي» منذ العام 2015، مثل «أنصار الخلافة» الاندونيسية التي يتزعمها أمان عبد الرحمن. وفي تشرين الثاني سنة 2015 انتشر مقطع فيديو على الانترنت عن جماعة «مجاهدي تيمور الشرقية» الاندونيسية، أقوى مجموعة

> مشروع «الخلافة» سيبقي على نوستالجيا يراود عناصر «الدولة»

> شكل المقاتلون الأجانب الحصة الأكبر من التيار «الحازمي»

إرهابية في البلاد، تهدّد فيه بالهجوم على القصر الرئاسي ورفع علم تنظيم «الدولة» على سطحه. لقد نجح حتى الآن نظام اللامركزية في أندونيسيا، والمنسجم مع الطبيعة الجغرافية للبلد الذي يتألّف من أكثر من 18 ألف جزيرة على مساحة أكثر من 300 ميلاً، في منع نشوء بيئة مناسبة للجماعات المتطرّفة على خلفية سياسية. ومع ذلك، لفت الرئيس الأندونيسي في افتتاح المؤتمر الوطني لجمعية نهضة العلماء في 23 تشرين الثاني الماضي إلى أن «داعش» بات يشكّل قلقاً لدى السلطات الاندونيسية الذي يدفع الى رفع مستوى الحيطة والحذر من إمكانية اختراق التنظيم لبعض المناطق والطبقات الاجتماعية.

في بنغلادش كان الحال بالغ السوء منذ حملة الإعدامات التي طاولت قادة إسلاميين بارزين في كانون الأول 2013، مثل الشيخ عبد القادر ملا، رئيس حزب الجماعة الإسلامية، وعلي أحسن محمد مجاهد، أمين عام الجماعة، وصلاح الدين قادر تشودري، عضو قيادي في الجماعة، وعضو برلماني سابق وكبير مستشاري زعيمة المعارضة خالدة ضياء، ومحمد قمر الزمان، وهو الزعيم الثاني للجماعة الإسلامية، ومطيع الرحمن نظامي، وزير الزراعة الأسبق، وأحد مؤسسي حزب الجماعة الإسلامية، وتولى رئاستها لبعض الوقت، ومير قاسم علي، عضو تنفيذي في اللجنة المركزية للحزب وأبرز مموليها، وأزهر الإسلام، الأمين العام المساعد لحزب الجماعة الإسلامية، وعبد السبحان، نائب رئيس حزب الجماعة الإسلامية. وقد أدين هؤلاء جميعاً بتهم مثل ارتكاب الإبادة الجماعية، والقتل والتعذيب والاغتصاب وتدمير الممتلكات خلال حرب الاستقلال عن باكستان. وفي النتائج، أحدثت الإعدامات ردود فعل شعبية غاضبة، وصنعت بيئة متطرفة بشكل متزايد، وكان تنظيم «الدولة» متأهباً لقطف ثمارها.